



تقرير حول الرقابة المالية

على بلدية دارشعبان الفهري للسنة الماليّة 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية دار شعبان الفهري (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 9 جانفي 1957. وتبلغ مساحة المنطقة البلدية 3500 هكتارا. وحسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 يبلغ عدد سكانها 42.140 نسمة وعدد المساكن بها 13.737 مسكنا.

ويبين الجدول الموالي الوضعية المالية للبلدية في موفى سنة 2017:

النتيجة الجمالية (بالدينار)		المبلغ الجملي لمصاريف الميزانية (بالدينار)	المبلغ الجملي لمقايض الميزانية (بالدينار)
العجز	الفائض		
-	2.428.644,529	5.675.138,447	8.103.782,976

نتيجة العنوان الأول

النتيجة (بالدينار)		المقايض المستعملة لتسديد مصاريف الجزأين 3 و4 من العنوان الثاني (بالدينار)	المصاريف (بالدينار)	المقايض (بالدينار)
العجز	الفائض			
-	519.361,784	428.032,311	3.441.621,601	4.389.015,696

نتيجة الجزأين 3 و4 من العنوان الثاني

النتيجة (بالدينار)		المصاريف المسددة للجزأين 3 و4 من العنوان الثاني بمراد من العنوان الأول (بالدينار)	المصاريف (بالدينار)	المقايض (بالدينار)
العجز	الفائض			
-	1.808.329,318	428.032,311	2.057.481,265	3.437.778,272

نتيجة الجزء 5 من العنوان الثاني

النتيجة (بالدينار)		المصاريف (بالدينار)	المقايض (بالدينار)
العجز	الفائض		
-	100.953,427	176.035,581	276.989,008

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخولة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها¹ وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية دار شعبان الفهري بالنسبة إلى السنة المالية 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة دائرة المحاسبات بتاريخ 10 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات.

¹ كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية تضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات المتحصل عليها بمناسبة الأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاصّ بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها المسّ بمصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المعنية. وأسفرت المهمة الرقابية عن ملاحظات تعلّقت خاصّة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات وهي مجالات تتطلّب من البلدية مزيدا من الحرص لتحسين تعبئة مواردها والتحكّم الأفضل في نفقاتها وإضفاء مزيد من الشفافية على الحسابات.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

تقتضي سلامة الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم مواردها من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكلية الموارد وتعبئتها.

أ- هيكلية الموارد

تم النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية.

1- موارد العنوانين الأول

بلغت موارد العنوانين الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 4.389.015,696 ديناراً تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 2.554.443,577 ديناراً و1.834.572,119 ديناراً أي بنسب قدرها على التوالي 58,20% و41,80%.

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" نسبة 74,23% من المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. كما تمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 1.176.526,546 ديناراً في سنة 2017 أي ما يمثّل

62,05 % من المعاليم على العقارات والأنشطة و46,06 % من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية. واستأثرت مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 275.186,327 ديناراً أي بنسبة 10,77 % من المداخل الجبائية الاعتيادية. أما المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 432.241,337 ديناراً و286.364,796 ديناراً أي ما يمثل تباعاً و22,80 % و15,10 % من هذه المداخل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 628.504,067 ديناراً تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 387.838,698 ديناراً والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 240.665,369 ديناراً.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.030.933,795 ديناراً في موفى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 2.654.154,794 ديناراً في سنة 2017 علماً بأن المطروحات بهذا العنوان كانت في حدود 5.283,068 ديناراً في موفى سنة 2016. وبلغت الاستخلاصات بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات 718.606,133 ديناراً أي ما نسبته 27,07 %. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 28,63 % و25,02 %.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

البيانات	بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2016 (بالدينار)	تثقيلات السنة (بالدينار)	مجموع التثقيلات (بالدينار)	المطروحات (بالدينار)	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار)	الاستخلاصات (بالدينار)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (بالدينار)
المعلوم على العقارات المبنية	1.124.664,900	387.838,698	1.512.503,598	2.769,230	1.509.734,368	432.241,337	28,63	1.077.493,031
المعلوم على الأراضي غير المبنية	906.268,895	240.665,369	1.146.934,264	2.513,838	1.144.420,426	286.364,796	25,02	858.055,630
مجموع المعاليم الموظفة على العقارات	2.030.933,795	628.504,067	2.659.437,862	5.283,068	2.654.154,794	718.606,133	27,07	1.935.548,661

وفيما يتعلّق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قدره 1.834.572,119 ديناراً تتوزع بين مداخل أملاك البلدية الاعتيادية بما قدره 142.952,071 ديناراً والمداخل المالية الاعتيادية (المتأتية أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية) بما قدره 1.691.620,048 ديناراً.

وتتأى مداخل أملك البلدية الاعتيادية أساسا من كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري في حدود 80.865,285 ديناراً وبنسبة 56,57%. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملاك إلى ما جملته 252.556,178 ديناراً، تمّ استخلاصها بنسبة 56,60%.

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، فإنّ البلدية مطالبة بالعمل أكثر على دعم استقلاليتها المالية² التي بلغ مؤشّرها 64% وهو دون المعيار المرجعي المعتمد من قبل الصندوق في هذا الشأن (70%). وكذلك بالنسبة إلى مؤشر القدرة على الادخار³ الذي بلغ نسبة 9,75% وهو بدوره دون المعيار المعتمد من قبل الصندوق (20%).

2- موارد العنوان الثاني

وبلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 3.714.767,280 ديناراً تتأتى من الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 3.100.278,272 ديناراً و337.500 ديناراً و276.989,008 ديناراً أي ما يمثل تباعاً 83,46% و9,08% و7,46% من جملة موارد العنوان الثاني.

ب- تعبئة الموارد البلدية

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلقت أساساً بتقدير الموارد وإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وتوظيف المعاليم واستخلاصها.

1- تقدير الموارد

تمّ خلال سنة 2017 تسجيل نسب إنجاز للتقديرات ناهزت 88% بالنسبة إلى مجموع موارد العنوان الأول، ولئن تجاوزت نسبة إنجاز بعض موارد العنوان الأول 100%، فإنّها كانت ضعيفة لبعض الموارد الأخرى على غرار مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات (56,67%) والمداخل المالية الاعتيادية (80,37%). علاوة على ذلك تمّ الوقوف على أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخل وأساساً المعلوم على العقارات المبنية (1.077.493,031 ديناراً) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (858.055,630 ديناراً).

ولئن ناهزت نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوان الثاني 91,21% فإنّ البلدية لم تتمكن من تحقيق سوى 38,57% من تقديرات موارد الاقتراض.

² الاستقلالية المالية = (موارد العنوان 1 - المناب من المال المشترك) / موارد العنوان 1.

³ القدرة على الادخار = الادخار الخام / موارد العنوان 1.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل التقديرات والمقاييس المنجزة لكل من العنوانين الأول والثاني خلال موفى سنة 2017:

البيان	التقديرات بالدينار	الإنجازات بالدينار	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	4.986.859,497	4.389.015,696	88,01
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.907.000,000	1.896.044,217	99,43
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	239.600,000	275.186,327	114,85
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	588.400,000	333.461,125	56,67
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	16.000,000	49.751,908	310,95
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	131.000,000	142.952,071	109,12
المداخيل المالية الاعتيادية	2.104.859,497	1.691.620,048	80,37
مجموع موارد العنوان الثاني	4.072.791,722	3.714.767,280	91,21
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	3.152.050,722	3.100.278,272	98,36
موارد الاقتراض	875.000,000	337.500,000	38,57
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	45.741,000	276.989,008	605,56

2- توظيف المعاليم واستغلال الإمكانيات المتاحة

لم يتضمّن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 سوى 9.660 فصلا في حين انتهت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 إلى إحصاء 13.737 مسكنا بالمنطقة البلدية أي بفارق بلغ 4.077 مسكنا ترتّب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدره بما لا يقلّ عن 162,590 أ.د.⁴

وخلافا لأحكام مجلة الجباية المحلية لم تقم البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية بتفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من المجلة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية وذلك فضلا عن الإمكانيات المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات لتحيينها.

وأفادت البلدية "أنه سيتمّ التنسيق مستقبلا مع ديوان قيس الأراضي وإدارة الملكية العقارية للحصول على الوثائق والأمثلة اللازمة للتعرف على مالكي الأراضي وتثقيفها بجدول الاستخلاص".

⁴ تمّ احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2017 بما قدره 39,880 ديناراً.

ولا تقوم مصالح البلدية بمتابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية قصد التثبت من إدراج العقارات موضوع التسجيل بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعنوانها.

وجاء في ردّ البلدية أنه "سيتمّ متابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي قصد التثبت منها وإدراجها عند الاقتضاء بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعنوانها وذلك بالتنسيق مع القبضة البلدية. كما سيتمّ إعداد ملحوظة عمل قصد التنسيق بين مصلحة الجباية ومصلحة الإعلامية لاستخراج جميع البيانات ذات العلاقة بالبلدية".

وعلى صعيد آخر اتسم استخلاص بعض المعاليم بالمحدودية. ويذكر في هذا الشأن المعلوم على النزل حيث لم يتمّ تسجيل استخلاصات بشأنه خلال سنة 2017 من مجموع تقديرات بلغت 10 أ.د. ولا تتلاءم المداخل المحققة بعنوان معلوم الإجازة الموظّف على محلات بيع المشروبات (911,538 ديناراً) مع عدد المقاهي الموجودة بالمنطقة البلدية والبالغ 27 مقهى. ويستوجب معلوم الإجازة حسب الفصل 61 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المحلات التي تبيع المشروبات التي تستهلك على عين المكان.⁵

ولم تستغلّ البلدية الإمكانيات المتاحة في مجال رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية من خلال التعاقد مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصانع بالمنطقة البلدية على غرار 45 محلاً بالحيّ الصناعي مدرجة بجدول مراقبة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2015.

وأفادت البلدية ضمن ردّها أنه سيتمّ التنسيق مع مصلحة النظافة لإحصاء المحلات الكبرى التي تستدعي خدمات إضافية ومعدّات خصوصية لرفع الفضلات وحثّهم على إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات.

وفي نفس الإطار، لم يتمّ بعنوان معلوم الإشغال الوقي للطريق العام تحقيق سوى مبلغ 22.139,436 ديناراً مقابل إمكانيات متاحة للبلدية قدرها 55.561,152 ديناراً. ولم تحقق البلدية مداخل بعنوان معلوم الإشهار إلاّ في حدود 54.323 ديناراً مقابل إمكانيات متاحة لها قدرها 103.776 ديناراً. كما لم تحقق البلدية مداخل بعنوان معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن إلاّ في حدود 1.979,425 ديناراً مقابل إمكانيات قدرها 6.580 ديناراً.

وتعمّدت البلدية بتكثيف حملات المراقبة بالتنسيق مع الشرطة البلدية لمطالبة المستغلين بالتراخيص وإلزامهم باستخلاص المعاليم المستوجبة.

3- إعداد جداول التحصيل وتهيئتها

⁵ تمّ تحديد التعريفية في حدود 25 ديناراً للمحلات من الصنف الأول و150 ديناراً للصنف الثاني و300 ديناراً للصنف الثالث طبقاً للأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997.

لئن تولت البلدية إعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بعنوان سنة 2017 فإنها لم تقم بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص مما حال دون تحصيل الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية. علاوة على ذلك فإن قباضة البلدية لا تتلقى في غالب الأحيان الكشوفات الشهرية المفصلة للمبالغ المحالة من القباضات المالية وهو ما يضطرها للقيام بالمتابعة من خلال دعوة المطالبين بالمعلوم للحصول على شهادة خلاص لتطالبهم بالحد الأدنى.

ولم تقم البلدية خلال سنة 2017 بإعداد جداول التحصيل التكميلية للمعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية والذي ينص على أنه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم على الأراضي غير المبنية الموجودة في ذلك التاريخ كما يستوجب على الأراضي التي تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال السنة وذلك ابتداء من تاريخ دخولها ميدان تطبيق المعلوم".

وأكدت البلدية أنها "تقوم باستخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية عن طريق أذون استخلاص وقتية وذلك إلى انتهاء السنة الثالثة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم ويتم إدراجها أليا خلال السنة المقبلة بجدول التحصيل".

4- استخلاص المعاليم

اتسم استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بضعف نسبه حيث بلغت على التوالي 28,63 % و 25,02 %. وارتفعت بقايا الاستخلاص بهذا العنوان تباعا إلى 1.077.493,031 ديناراً و 858.055,630 ديناراً. ويعزى هذا الضعف أساساً إلى تعيين أمانة المال الجهوية بنابل لعدّل خزينة وحيد لدى قباضة البلدية ولتركيز القابض على إجراء أعمال التتبع الرضائية وضعف تفعيل الإجراءات الجبرية.

وأفادت البلدية أنه "سيتمّ عقد جلسة عمل مع القباضة البلدية لبحثها على اتخاذ كافة الإجراءات الردعية لاستخلاص المعاليم المتخلّدة والتي من شأنها دعم الموارد البشرية، كما سيتمّ مراسلة أمين المال الجهوي قصد تدعيم القباضة البلدية بعدول خزينة إلى جانب تدعيم القباضة بأعوان بلدية بصفة وقتية لتدارك التأخير في توزيع الإعلانات".

وعلى صعيد آخر، تبين أن البلدية لم تتولّ إتمام إجراءات تسجيل 54 عقارا مسوّغا من قبلها لفائدة الغير لتعاطي أنشطة تجارية أو مهنية. كما لم يشمل التسجيل 10 عقارات من بين 16 عقارا تتصرف فيها⁶.

⁶ على غرار الملعب البلدي لكرة السلة ومقرّي القباضة البلدية والمصلحة الفنية والسوق اليومية ونادي الأطفال وروضة الأطفال و3 مقابر.

وفي غياب الحماية القانونية المستوجبة لا تكون هذه الأملاك في منأى عن محاولات الاستيلاء والمشاعبة خاصة أن بعضها يمثل مصدر مداخل هامة للبلدية.

وتعهدت البلدية بالعمل مستقبلا على القيام بإجراءات تسجيل المحلات البلدية الكائنة بالسوق اليومية بدار شعبان الفهري.

وتسوّغ البلدية بمقتضى عقد مبرم بتاريخ 17 فيفري 1989 لناد ثقافي عقارا بمساحة 372 م² منها 245 م² مساحة مغطاة بمعين كراء لم تتمّ مراجعته منذ ذلك التاريخ بقيمة لم تتجاوز 120 دينارا في السنة أي بمعدل 10 دنانير شهريا فحسب. وبررت البلدية ذلك بحرصها على تشجيع ودعم الأنشطة الثقافية بالمدينة.

كما تبين أن البلدية لم تحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتلذذين في خلاص معينات كراء العقارات المعدّة للأنشطة التجارية والمهنية. وبلغت بقايا استخلاصات البلدية بهذا العنوان إلى غاية موفى ديسمبر 2017 ما قدره 109.591,107 دينارا مثلت مستحقّات البلدية بعنوان كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري ما يزيد عن 95 % منها.

الجزء الثاني الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 3.441.621,601 دينارا. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 86,61 % منها، ويبرز الجدول الموالي هيكله نفقات العنوان الأول المنجزة بعنوان سنة 2017:

النفقات المنجزة		البيان	الفصل
النسبة (%)	المبلغ بالدينار		
العنوان الأول : نفقات العنوان الأول			
الجزء الأول : نفقات التصرف			
القسم الأول : التأجير العمومي			
0,03	1.005,223	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	01.100
52,77	1.816.074,178	تأجير الأعوان القارين	01.101
0,20	6.739,262	تأجير الأعوان غير القارين	01.102
52,99	1.823.818,663	مجموع القسم الأول	
القسم الثاني: وسائل المصالح			
28,65	985.938,712	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	02.201
4,97	171.070,707	مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
33,62	1.157.009,419	مجموع القسم الثاني	

القسم الثالث : التدخل العمومي			
2,67	91.833,593	تدخلات في الميدان الاجتماعي	03.202
0,44	14.996,676	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	03.303
0,02	63.450,000	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل للأعوان	03.304
3,69	127.000,000	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	3.305
0,14	4.900,000	التعاون مع الجماعات المحلية وهيئات أخرى	03.310
8,78	302.180,269	مجموع القسم الثالث	
95,39	3.283.008,351	جملة الجزء الأول	
الجزء الثاني : فوائد الدين			
القسم الخامس : فوائد الدين			
4,61	158.613,250	فوائد الدين الداخلي	05.500
4,61	158.613,250	مجموع القسم الخامس	
4,61	158.613,250	جملة الجزء الثاني	
100,00	3.441.621,601	جملة نفقات العنوان الأول	

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 2.233.516,846 دينارا تتوزع بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 1.756.962,199 دينارا و300.519,066 دينارا و176.035,581 دينارا أي ما يمثل 78,66 % و13,46 % و7,88 % من جملة نفقات التنمية. ويبرز الجدول الموالي نفقات العنوان الثاني المنجزة خلال سنة 2017:

النفقات المنجزة		البيان	الفصل
النسبة (%)	المبلغ بالدينار		
العنوان الثاني : نفقات العنوان الثاني			
الجزء الثالث : نفقات التنمية			
القسم السادس : الاستثمارات المباشرة			
1,03	22.927,659	الدراسات	06.600
11,16	249.188,426	اقتناء مبان	06.602
0,00	0,000	البنائيات الإدارية: إحداث وتوسعة وتهيئة	06.603
0,00	0,000	تجهيزات إدارية	06.604
1,41	31.527,000	البرامج والتجهيزات الإعلامية	06.605
5,00	111.599,997	اقتناء وسائل النقل	06.608
2,64	59.071,240	الإضاءة	06.610
0,00	0,000	التطهير	06.612
53,96	1.205.130,011	الطرق والمسالك	06.613

0,00	0,000	أشغال الهيئة والتهذيب	06.614
0,95	21.320,000	المساحات الخضراء ومدخل المدن	06.615
2,52	56.197,866	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة	06.616
0,00	0,000	بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية	06.617
78,66	1.756.962,199	مجموع القسم السادس	
78,66	1.756.962,199	جملة الجزء الثالث	
الجزء الرابع : تسديد أصل الدين			
القسم العاشر : تسديد أصل الدين			
13,46	300.519,066	تسديد أصل الدين الداخلي	10.950
13,46	300.519,066	مجموع القسم العاشر	
13,46	300.519,066	جملة الجزء الرابع	
92,12	2.057.481,265	جملة نفقات الجزئين الثالث والرابع	
الجزء الخامس : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
القسم الحادي عشر : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
7,88	176.035,581	مجموع القسم الحادي عشر	
7,88	176.035,581	جملة الجزء الخامس	
100,00	2.233.516,846	جملة نفقات العنوان الثاني	

وبلغت النفقات المنجزة بخصوص العنوان الأول 4.389.015,696 ديناراً أي ما نسبته 88,01 % من التقديرات (4.986.859,497 ديناراً). كما بلغت النفقات المنجزة بخصوص العنوان الثاني 3.714.767,280 ديناراً أي ما نسبته 91,21 % من التقديرات النهائية المرسّمة بالميزانية.

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

تمّ الوقوف على نقائص تعلّقت بحسابية عقد النفقات وبعدم توسيع مجال المنافسة وبالتأخير في تمتيع العملة بلباس الشغل وذلك فضلاً عن تجزئة الشراءات.

- نقائص في حسابية عقد النفقات

لوحظ عدم قيام البلدية بإلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم إصدار أوامر صرف في شأنها وذلك خلافاً للفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية الذي نص على أنّه: "إذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع إما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتمّ عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقاً بكامل المؤيدات والمراجع اللازمة". ونتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها في موفى السنة المالية 2017 بخصوص بعض بنود النفقات.

وتعلق الأمر بعدد 46 بند بميزانية العنوان الأول تم التعهد بنفقات بخصوصها دون أن يتم الإذن بصرفها جزئياً أو كلياً ولم يتم التنقيص فيها أو إلغاؤها، وبلغ الفارق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بهذا العنوان ما قدره 110.571,203 دينار.⁷

وتدعى البلدية إلى التقييد بمقتضيات الفصل 14 من الأمر عدد 2878 أنف الذكر.

- عدم توسيع مجال المنافسة

دأبت البلدية على تلبية حاجياتها من خلال اللجوء إلى 3 مزودين بواسطة 3 طلبات أثمان رغم أهمية قيمة الشراءات من ناحية وتوفر عدد هام من المزودين ومسدي الخدمات المؤهلين لتزويد البلدية بالمواد أو بالخدمات موضوع طلبات الأثمان المذكورة من ناحية أخرى.

وتعلق الأمر على سبيل المثال باقتناءات البلدية من الإطارات المطاطية والمواد الإعلامية والمواد الكهربائية وقطع غيار السيارات ونباتات الزينة والمواد الصحية والمواد المكتبية وعلامات التوجيه ومادة القطران لترقيع الطرقات وغيرها. علماً أن هذه الاقتناءات ذات مبالغ هامة حيث تجاوزت قيمة البعض منها 30 أ.د.

ومن شأن التصرف على هذا النحو ألاّ يمكّن البلدية من الحصول على أفضل العروض من حيث السعر والجودة وأن يحرم بعض المزودين المنتصبين بالجهة أو خارجها من إمكانية المشاركة في الدعوة إلى المنافسة لتلبية حاجيات البلدية من الأشغال والمواد والخدمات.

وأفادت البلدية أنها "تلجأ دائماً إلى توسيع الاستشارة أكثر ما يمكن خاصة بالنسبة إلى النفقات الهامة التي تتجاوز 50.000 ديناراً حيث تعمد إلى نشر الاستشارة بالصحف اليومية والمرصد الوطني للصفقات و صفحة التواصل الاجتماعي التابعة للبلدية".

- التأخير في تمتيع العملة بلباس الشغل

نصّ الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن تمنح الإدارة لعملتها لباس الشغل في غرة ماي من كل عام إلا أن البلدية لم تتحصل على تأشيرة مصلحة مراقبة المصاريف العمومية على اقتراح التعهد بنفقة عدد 72 لسنة 2017 بمبلغ قدره 24.725,366 ديناراً إلا بتاريخ 11 أوت 2017 ولم يتم إعداد طلب تزود في الغرض إلا بتاريخ 14 أوت 2017 مما يجعل فترة التأخير في تمتيع عملة البلدية باللباس المذكور لا تقلّ عن 105 يوم.

⁷ الفارق بين المبالغ المتعهد بها وقدرها 3.552.192,804 ديناراً والمبالغ المأذون بصرفها وقدرها 3.441.621,601 ديناراً.

وبزرت البلدية التصرف على هذا النحو بالظروف الاستثنائية التي عاشتها البلدية خلال سنة 2017 في ظل عدم وجود كاتب عام للبلدية.

وتدعى البلدية إلى الحرص على تمتيع عملتها بلباس الشغل في الأجال القانونية بما يضمن جانبي الوقاية والسلامة المهنية.

- تجزئة الشراءات

نصّ الفصل 9 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه: "لا يجوز تجزئة الطلبات بصورة تحول دون إبرام صفقات كتابية أو دون إخضاعها إلى رقابة لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر" إلا أن البلدية تولت تجزئة شراءات قدرها نحو 137,878 أ.د بعنوان تعهد وصيانة وسائل النقل بشكل حال دون إبرام صفقات كتابية في شأنها. علما أنه كان بإمكان البلدية توزيع طلباتها بهذا العنوان عند الاقتضاء إلى أقساط يكون كل قسط منها وحدة مستقلة تسند بشكل منفصل بمفردها أو مع أقساط أخرى.

وأفادت البلدية أن شراءاتها تتم حسب برنامج استعمال سنوي مؤشر من طرف مراقب المصاريف العمومية يراعي نوعية النفقة ومبدأ تجميع الحاجيات السنوية.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بعدم التقيد بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات وبالتأخير في الختم النهائي لصفقة اقتناء معدّات نظافة وطرقا وبإدخال تغييرات على الأوامر بالصرف.

- عدم التقيد بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات

لم تتقيّد البلدية دائما بالتواريخ التي التزمت بها ضمن المخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات مما انجر عنه تأخير في إجراءات إبرام بعض الصفقات مقارنة بالأجال المنصوص عليها ضمن المخطط التقديري المذكور. من ذلك تبين بخصوص صفقة تتعلق بتعبيد الطرقات أنه ولئن تمّ تحديد تاريخ الإعلان عن المنافسة في 6 أفريل 2017، لم يتمّ هذا الإعلان فعليًا سوى بتاريخ 14 جويلية 2017 أي بتأخير تجاوز 3 أشهر.

ومن شأن التأخير في الإعلان عن المنافسة أن ينعكس سلبا على إنجاز بقية مراحل الصفقات وإتمام المشاريع في الأجال المضبوطة في المخطط الاستثماري السنوي.

وجاء في ردّ البلدية أن التأخير المذكور مردّه التأخير الحاصل في إعداد الدراسات المتعلقة بهذه الصنفقة.

- التأخير في الختم النهائي لصنفقة اقتناء معدّات نظافة وطرقات

نصّ الفصل 121 من الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية كما تم إتمامه وتنقيحه على أنه "يجب أن يتمّ في شأن كل صنفقة ختم نهائي يتمّ عرضه على لجنة الصفقات ذات النظر في أجل أقصاه تسعون يوماً ابتداء من تاريخ القبول النهائي للطلبات". إلا أنّ البلدية لم تحظ بموافقة اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات بخصوص ملفّ الختم النهائي لصنفقة اقتناء معدّات نظافة وطرقات (تراكس كبيرة) لفائدة بلدية دار شعبان الفهري لسنة 2013 بمبلغ جملي قدره 169.800,000 ديناراً سوى بتاريخ 20 ديسمبر 2017 رغم أن عملية الاستلام الوقتي تمت بتاريخ 1 أكتوبر 2013 علماً بأن عملية القبول النهائي تمت بتاريخ 21 جويلية 2017 وأن الضمان التعاقدي حدّد بالفصل 17 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بسنة من تاريخ مفعول الاستلام الوقتي أي بتأخير قدره 1.024 يوماً. وانعكست هذه الوضعية على الأمر بصرف الحجز بعنوان الضمان وقدره 16.980,000 ديناراً والذي لم يتسنّ خلاصه إلا خلال الفترة التكميلية لتصرف 2017.

وبرّزت البلدية ذلك بكثافة العمل وقلة الأعوان، وتعهّدت بالعمل مستقبلاً على القيام بعملية الختم النهائي للصفقات في آجالها.

- إدخال تغييرات على الأوامر بالصرف

عمدت قباضة المالية في العديد من الأحيان إلى إدخال تغييرات على الأوامر بالصرف بلسان القلم بهدف تجاوز عدم تطبيق البلدية للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل وعلى الشركات وبمعنوا الأداء على القيمة المضافة وبمعنوا معالم التسجيل طبقاً للتشريع الجاري به العمل أو احتسابه بشكل خاطئ وذلك خلافاً لمقتضيات كل من الفصل 52 من مجلّة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ولمقتضيات الفصل 19 مكرر من مجلّة الأداء على القيمة المضافة ولمقتضيات مجلّة التسجيل والطابع الجبائي. وتعلّق الأمر على سبيل المثال بالأمر بالصرف عدد 1 لسنة 2017 المتعلّق بخلاص النفقات موضوع الحساب الوقتي عدد 1 لصنفقة أشغال تعبيد الطرق بمدينة دار شعبان الفهري. حيث ورد بالأمر بالصرف المذكور معلوم التسجيل بمبلغ 890,382 ديناراً في حين أن الصواب هو 5.635,828 ديناراً تولى قابض البلدية تدوينه على وثيقة الأمر

بالصرف بلسان القلم وإدخال التعديلات الأخرى المتتبية عن ذلك والتي شملت المبلغ الصافي الذي يصبح تبعا لذلك 162.978,448 ديناراً عوضاً عن 167.723,448 ديناراً.

وكان يتعين على قابض البلدية تحرير مذكرة رفض رسمية في الغرض ودعوة البلدية إلى إعادة استخراج أمر بالصرف جديد يضمن صحة أرشيف البلدية المخزن على منظومة "أدب بلديات". وهو ما تعهد به القابض المذكور.

ردّ بلدية دار شعبان الفهري

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية نابل

بلدية دار شعبان الفهري

من رئيسة بلدية دار شعبان الفهري

إلى

رئيس غرفة التنمية والبيئة
بدائرة المحاسبات

الموضوع : حول التقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية دار شعبان الفهري

المرجع : مكتوبكم عدد ص/غ.ت.ب 95 / 2018 بتاريخ 24 ديسمبر 2018.

بعد التحية اللائقة بجنابكم

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه حول التقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية دار شعبان الفهري 2017، نتشرف بموافاتكم بالإجابة على الملاحظات الأولية الراجعة لنا، والمضمنة بالتقرير المشار إليه كالاتي :

I-الرقابة على الموارد

1- توظيف المعاليم واستغلال الإمكانيات المتاحة

- بالنسبة للملاحظة المتعلقة بعدم قيام البلدية خلافا لأحكام مجلة الجباية المحلية بتفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من المجلة بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية و ذلك من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين و حافضي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية، نحيطكم علما أنه سيتم التنسيق مستقبلا مع ديوان قيس الأراضي و إدارة الملكية العقارية للحصول على الوثائق و الأمثلة اللازمة للتعرف على مالكي الأراضي و تثقيفها بجداول الاستخلاص
- بالنسبة للملاحظة المتعلقة بعدم قيام مصالح البلدية بمتابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي قصد التثبيت من إدراج العقارات موضوع التسجيل بجدول التحصيل و توظيف المعاليم المستحقة بعنوانها نحيطكم علما أنه سيتم متابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي قصد التثبيت منها و إدراجها عند الاقتضاء بجدول التحصيل و توظيف المعاليم المستحقة بعنوانها و ذلك بالتنسيق مع القبضة البلدية .
- كما سيتم إعداد ملحوظة عمل قصد التنسيق بين مصلحة الجباية ومصلحة الإعلامية لاستخراج جميع البيانات ذات العلاقة بالبلدية.
- بالنسبة للملاحظة المتعلقة بالمداخيل المحققة بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات (911 د) لا تتلائم مع عدد المقاهي الموجودة بالمنطقة و البالغة 27 مقهى نحيطكم علما أن هذا المعلوم يتم استخلاصه من قبل القبضة المالية بمناسبة التصريح على الدخل في شهر ماي من كل سنة كما أن مراقبة الاستخلاص تتم بصفة آلية من قبل مراقبي الاداءات و ليس للبلدية أي إمكانية لمتابعة الاستخلاص.
- بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضعف نسبة استخلاص المعلوم على النزل حيث لم يتم تسجيل استخلاصات بشأنه خلال سنة 2017 من مجموع تقديرات بلغت 10 أ.د، نحيطكم علما أن المنطقة البلدية لدار شعبان الفهري يوجد بها نزل واحد مغلق لفترات خلال السنة ولا يعمل بانتظام نظرا لصعوبة الوضع السياحي.
- بالنسبة للملاحظة المتعلقة بعدم استغلال البلدية للإمكانيات المتاحة لها في مجال رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية من خلال التعاقد مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصانع بالمنطقة البلدية على غرار 45 محلا بالحي الصناعي نحيطكم علما أنه سيتم التنسيق مع مصلحة النظافة لإحصاء المحلات الكبرى التي تستدعي خدمات إضافية ومعدات خصوصية لرفع الفضلات و حثهم على إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات.

● بالنسبة للملاحظة المتعلقة بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام حيث لم يتم تحقيق سوى مبلغ 22.139 ديناراً مقابل إمكانيات متاحة للبلدية قدرها 55.561 ديناراً و لم تحقق البلدية مداخيل بعنوان معلوم الإشهار إلا في حدود 54.323 ديناراً مقابل إمكانيات متاحة لها قدرها 103.776 ديناراً كما لم تحقق البلدية مداخيل بعنوان معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن إلا في حدود 1979 ديناراً مقابل إمكانيات قدرها 6.580 ديناراً، نحيطكم علماً أنه سيتم يتم تكثيف حملات المراقبة بالتنسيق مع الشرطة البلدية لمطالبة المستغلين بالتراخيص والزامهم باستخلاص المعاليم المستوجبة.

2- إعداد جداول التحصيل وتثقيها

● بالنسبة للملاحظة المتعلقة بإعداد جداول التحصيل وتثقيها وأن البلدية لم تتولى إعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2017 و لم تقم تبعاً لذلك بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى والمبلغ المستخلص للمعلوم الموظف مما حال دون تحصيل الغارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 83 من مجلة الجباية المحلية نحيطكم علماً أنه تم إعداد جدول مراقبة لسنة 2017 بمبلغ قدره (96567.459)، كما تسعى البلدية إلى الحصول على الكشوفات الشهرية المفصلة للمبالغ المحالة من القباضات المالية إلى القباضة البلدية لاحتساب الفارق قصد خلاصه و في هذا الإطار تمت مراسلة القباضة البلدية بتاريخ 2018/12/06

● بالنسبة للملاحظة المتعلقة بعدم قيام بلدية دار شعبان الفهري خلال سنة 2017 بإعداد جداول التحصيل التكميلية للمعلوم على العقارات المبنية و العقارات غير المبنية و ذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين 1 و 31 من مجلة الجباية المحلية و الذي ينص على انه يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم على الأراضي غير المبنية الموجودة في ذلك التاريخ كما يستوجب على الأراضي التي تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال السنة و ذلك ابتداء من تاريخ دخولها ميدان التطبيق، نحيطكم علماً أن البلدية تقوم باستخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية عن طريق أذن استخلاص وقتية و ذلك إلى انتهاء السنة الثالثة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم و يتم إدراجها ألياً خلال السنة المقبلة بجدول التحصيل.

3- استخلاص المعاليم

● بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضعف نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث بلغت على التوالي 28.6% و 25.02% و ارتفعت

بقايا الاستخلاص بهذا العنوان تباعا إلى 1.077.493 ديناراً و 858.055 ديناراً و يعزى هذا الضعف أساساً إلى تركيز القابض على إجراء أعمال التتبع الرضائية و التفعيل الضعيف للإجراءات الجبرية نحيطكم علماً أنه سيتم عقد جلسة عمل مع القباضة البلدية لحثها على اتخاذ كافة الإجراءات الردعية لاستخلاص المعاليم المتخلدة و التي من شأنها دعم الموارد البشرية، كما سيتم مراسلة أمين المال الجهوي قصد تدعيم القباضة البلدية بعدول خزينة إلى جانب تدعيم القباضة بأعوان بلدية بصفة وقتية لتدارك التأخير في توزيع الإعلانات.

أما بالنسبة لعدم تسجيل العقارات البلدية فإننا نتعهد مستقبلاً بالعمل على القيام بإجراءات تسجيل المحلات البلدية الكائنة بالسوق اليومية بدار شعبان الفهري.

أما بالنسبة للمسلخ البلدي فإنه خلافاً لما ورد بالتقرير فإن المسلخ البلدي مسجل وله رسم عقاري.

أما بالنسبة لعدم الترفيع في معينات كراء محل نادي الثقافي التعارف فقد تم سابقاً اقتراح مراجعة معلوم الكراء السنوي وذلك بالترفيع فيه إلا أنه تم العدول عن ذلك في إطار التشجيع ودعم الأنشطة الثقافية بالمدينة.

أما بالنسبة لإجراءات الاستخلاص ضد المتسوغين المتلدين فقد قامت البلدية بالتنسيق مع مصالح القباضة البلدية بدار شعبان الفهري بإجراءات استخلاص معينات الكراء المتخلدة بذمة المتسوغين للمحلات البلدية وذلك عن طريق التناهي الإدارية و استصدار بطاقات الإلزام والقيام بإجراءات استقصاء العقارات والعربات لدى كل من مصالح الإدارة الجهوية للملكية العقارية بنابل و مصالح الإدارة الجهوية للنقل البري بنابل، كما سبق للبلدية أن تولت رفع قضايا استعجالية بالخروج لعدم الخلاص ضد المتسوغين المتلدين.

II- الرقابة على النفقات

1- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

● بالنسبة للملاحظة الأولى المتعلقة بوجود نقائص في حسابية عقد النفقات وحيث لوحظ عدم قيام البلدية بإلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم إصدار أوامر الصرف في شأنها نحيطكم علماً أن بقايا التعهدات الموجودة إما تتعلق بتعهدات احتياطية أو طلبات تزود لم يقع إنجازها .

● بالنسبة للملاحظة الثانية المتعلقة بلجوء البلدية إلى 3 مزودين بواسطة 3 طلبات أثمان نحيطكم علماً أم البلدية دائماً تلجأ دائماً إلى توسيع الاستشارة أكثر ما يمكن خاصة بالنسبة للنفقات

الهامة التي تتجاوز 50.000 د حيث تعمد البلدية إلى نشر الاستشارة بالصحف اليومية والمرصد الوطني للصفقات و صفحة التواصل الاجتماعي التابعة للبلدية.

● بالنسبة للملاحظة الثالثة المتعلقة بالتأخير الحاصل في تمتيع العملة بلباس الشغل فإن ذلك مرده الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلدية خلال سنة 2017 في ظل عدم وجود كاتب عام للبلدية

● بالنسبة للملاحظة الرابعة المتعلقة بتجزئة الشراءات خاصة بالنسبة تعهد و صيانة وسائل النقل نحيطكم علما أن شراءات البلدية تتم حسب برنامج استعمال سنوي مؤشر من طرف مراقب المصاريف العمومية يراعي نوعية النفقة ومبدأ تجميع الحاجيات السنوية .

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

● بالنسبة للملاحظة الأولى المتعلقة بعدم التقيد بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات بالنسبة لصفقة تعبيد الطرقات فإن ذلك راجع للتأخير الحاصل في إعداد الدراسات المتعلقة بهذه الصفقة.

● بالنسبة للملاحظة الثانية المتعلقة بالتأخير في الختم النهائي لصفقة اقتناء معدات نظافة وطرقات فإن ذلك راجع إلى كثافة العمل وقلة الأعوان، مع العلم أننا سنعمل مستقبلا على القيام بعملية الختم النهائي للصفقات في آجالها.

وفي ختام، تفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر، والتقدير،

والسلام.

رئيسة البلدية

سعيدة الصيد

رد قباضة البلدية بدار شعبان الفهري

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
أمانة المال الجهوية بنابل
قباضة البلدية بدار شعبان الفهري

من قابض بلدية دار شعبان الفهري
إلى السيدة رئيسة غرفة التنمية والبيئة

الموضوع: الرقابة المالية على بلدية دار شعبان الفهري لسنة 2017 حسب المراسلة عدد
2018/96.

فيما يخص استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لوحظ ضعف في نسبة الاستخلاص حيث بلغت على التوالي 28,63 % و 25,02 % وارتفعت بقايا الاستخلاص بهذين الفصلين والسبب كما أدرجتم سابقا أن بلدية دار شعبان الفهري مساحتها شاسعة وعدد الفصول المثقلة بها كثيرة مما لا يمكن لعدل خزينة واحد تغطيتها الأمر الذي لا يمكنه من إجراء التتبعات الجبرية بأكملها. وبالنسبة لإدخال تغييرات على أوامر الصرف بلسان القلم فقد قمنا بها لعدم تعطيل العمل ومن هنا فصاعدا سوف يقع الامتناع على التأشير والإرجاع بالرفض كتابيا.

القباض البلدي بدار شعبان الفهري

الإمضاء: هادية بن نصر